اقتصاد

الحكومة تقر مشروع قانون التنظيم السكني الجديد

وزير الإسكان لـ«الوطن»: يساهم في حل مشكلة السكن للمواطن ذي الدخل المحدود

| الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس واقع أداء القطاع الاقتصادي والخدمي والإداري والهموم المعيشية التي يعاني منها المواطن نتيجة الحصار الاقتصادي الجائر الذي يعاني منه الشعب السوري، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات التي تفعل العمل الحكومي وتنشط أداء القطاعات جميعاً.

كما تناولت واقع القطاع السكني والبحث عن إمكانية تأمين سكن للمواطنين من خلال مناقشتها لمشروع القانون الناظم لقطاع التعاون السكني واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره. وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير الإسكان محمد ولبد غزال أن مشروع القانون الناظم لقطاع التعاون السكني سوف يسهم قدر الإمكان في حل مشكلة السكن للمواطن السوري وحتى أصحاب الدخل المحدود، موضحاً أن هناك زيادة طرأت على أسعار المساكن باعتبارها مرتبطة بأسعار المواد الأولية من حديد وإسمنت وغيرهما والتي لا يمكن شراؤها إلا بأسعار السوق المحلية مؤكداً أن القانون أعطى مرونة كبيرة لتامين الأرض والتمويل باعتبارهما الأهم في موضوع الجمعيات التعاونية السكنية.

وأضاف غزال أنه خلال جلسة مجلس الوزراء تمت مناقشة مواد القانون بشكل كامل وبناء عليه تم إعطاء بعض الملاحظات التي من الضروري إعادة النظر فيها وبناء عليه تم الاتفاق على تشكيل لجنة تضم وزراء الإسكان والمالية والاقتصاد وحاكم مصرف سورية المركزي لإعادة دراستها والتوصل إلى صيغة نهائية للقانون خلال مدة قصيرة لا تتجاوز ١٥ يوماً.

من جانبه أكد رئيس المجلس وائل الحلقي أن الحكومة مستمرة وبشكل يومي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والخدمية وتتخذ إجراءات حاسمة بحق الإدارات الفاسدة والمترهلة والتي لا يرتقي مستوى أدائها إلى مستوى التحديات التي نواجهها.

منوهاً باهتمام الحكومة بقطاع السكن بكل مكوناته العام والخاص كونه يعد قطاعاً استراتيجياً مهماً يحقق الاستقرار الاجتماعي للمواطنين ويمنع مظاهر السكن العشوائي ويساهم في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية تشمل كل المناطق. مؤكداً أهمية التشاركية بين القطاعين العام والخاص لتطوير وتنمية قطاع الإسكان إضافة إلى أهمية تفعيل دور المؤسسة العامة للإسكان لمتابعة إشادة المساكن الشبابية والعمالية وغيرها بهدف توفير بيئة حقيقية لأبناء الوطن تمكنهم من العمل والعطاء والاستقرار مشيراً إلى أن تامين المسكن المناسب هو الهاجس والحلم والهدف لأي شاب ومواطن حيث تستمر الحكومة بالاهتمام بمشاريع الإسكان للمواطنين سواء الشبابي والادخاري والعمالي والشعبي وتأمين السكن البديل لمناطق السكن العشوائي، والاهتمام بقطاع السكن العام والخاص لأنه قطاع إستراتيجي مهم يحقق الاستقرار الاجتماعي للمواطنين ويمنع مظاهر السكن العشوائي والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي يقع على وزارة الإسكان والمؤسسة العامة للإسكان دور وطني مهم بتأمين مستلزمات النهوض بهذا القطاع والاستمرار بتأمين الأراضي على محاور التنمية السكانية وتنظيمها وإعداد المخططات اللازمة لتأمين متطلبات هذا القطاع.

وطلب الحلقي من وزارة الإسكان والمؤسسة العامة للإسكان والتعاون السكني استكمال الإجراءات المتعلقة بضاحية الفيحاء في الديماس ومشروع منطقة معرونة ومشروع السكن الشبابي في طرطوس في منطقة أبو عفصة بعد أن وافق مجلس الوزراء على استملاك الأراضي المعدة للبناء واتخاذ الإجراءات المناسبة لاستكمال مشروع القانون الناظم لقطاع التعاون السكني وموافاة مجلس الوزراء بتقرير شهري عن الإنجازات والتقدم في مشاريع الإسكان في المحافظات السورية.

وحول الواقع الصحي طلب الحلقي من وزارة الصحة ومشافي التعليم العالي والخدمات الطبية العسكرية بمتابعة حالات الأنفلونزا العرضية في بعض المحافظات وتقديم اللقاح والعلاج اللازم وضرورة تشكيل فرق طبية للاطلاع على الواقع الصحي في جميع المناطق والأحياء ومدى جاهزية المشافي والمراكز الصحية وتقديم اللقاحات اللازمة والعلاج لهذه الأمراض الشتوية، إضافة إلى الاهتمام بالواقع الصحي في المدارس والتجمعات والأسواق. مؤكداً أنه لا يوجد لدينا أية جائحة مرضية بالإضافة إلى معالجة فوضى أسعار الدواء في محافظة الحسكة وتعزيز إجراءات الحد من مرض اللاشمانيا فيها وتوفير الوقاية والمعالجة، مشدداً على ضرورة قيام نقابة الصيادلة بدورها في هذا المجال حيث وجد تقصير كبير من قبلها.

وبالنسبة لمياه الشرب أكد الحلقي أنه مع بداية العام الجديد يجب الانطلاق بتنفيذ المشاريع الاستثمارية المتعلقة بوزارة الموارد المائية والجهات التابعة لها وحل المشاكل المتعلقة بالعجز المائي في بعض المحافظات من خلال تأمين مصادر مياه بديلة إسعافية عن طريق حفر آبار ومحطات تنقية وصهاريج وحل مشكلة الفاقد الفني ولاسيما في محافظتي دمشق واللاذقية واستبدال الشبكات الناقلة لمياه الشرب المهترئة وفق خطط الوزارة حسب الأولويات والإمكانات، وتأمين مسارات بديلة لجر مياه الشرب كما هو حال مشكلة مياه دمشق بالإضافة إلى الاهتمام بمشروع حصاد المياه وإنشاء سدات ومراقبة مياه الشرب التي تصل للمنازل عبر الشبكة النظامية من خلال التأكد من عمليات التعقيم وسلامتها ومن خلال التحاليل المخبرية الكيمائية والفيزيائية ومنع حالات التلوث التي حدثت في بعض المحافظات ولاسيما حماة في منطقة سلحب وقبلها اللاذقية وطرطوس وريف دمشق وحلب سواء مراقبة الشبكة الرئيسية أو سلامة المياه المنقولة عبر الصهاريج وتعقيمها.

وأشار إلى حزمة القوانين التي صدرت عن الرئيس بشار الأسد وخاصة هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهيئة تنمية الإنتاج ودعم الصادرات وقانون التشاركية بين العام والخاص مؤكداً أن هذه القوانين تشكل حاضنة مناسبة للانطلاق بمشاريع تنموية تعزز من قدرات الاقتصاد الوطني والتي تعد أساساً متيناً لبدء إعادة الإعمار الحقيقية وعلينا أن نسوق لهذه المشاريع والقوانين والتشريعات من خلال الندوات واللقاءات لأنها العامل الأساسي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ببعديها الاقتصادي والتنموي الاجتماعي من خلال خلق فرص عمل حقيقية كونها تعد الأساس في ترميم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية التي تدنت بفعل الحرب.

كما أكد الحلقي أن قانون التشاركية الذي أصدره الرئيس بشار الأسد يعد محطة مهمة وإستراتيجية على صعيد تحقيق التشاركية بين القطاعين العام والخاص وبما يسهم في حشد طاقات الوطن كلها من أجل المساهمة في تنمية وتعزيز قدرات مؤسسات الدولة السورية ومساعدتها على النهوض مجدداً على أسس ثابتة ومتينة منوها بدور القطاع العام الذي سيبقى القطاع الوطني الرائد والذي يعول عليه الكثير مستقبلاً والحكومة تسعى جاهدة من خلال البرامج والخطط لتفعيل أداء هذا القطاع وإزالة العثرات والصعاب التي تواجهه.

ونوه بأن القطاع الخاص أيضاً يحظى باهتمام الحكومة وهو رافد حقيقي لعملية التنمية الشاملة بكل مكوناتها الزراعية والصناعية والتنموية وبالتالي فإن تحقيق التشاركية في بناء الوطن يساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جميع المناطق ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتنموي.

وتطرق الحلقي إلى زيارة وزيري الصحة والداخلية في إيران إلى سورية والتي تأتي في إطار زيادة التنسيق المشترك والتعاون في شتى المجالات الاقتصادية والصحية وخاصة التعاون الطبي والعلمي بين البلدين بما يسهم في ترميم القطاع الصحي في سورية وتوفير احتياجاته من أدوية نوعية وتجهيزات طبية والتأهيل والتدريب المشترك بالإضافة إلى أهمية التعاون بين البلدين فيما يخص محاربة الجريمة والإرهاب والاتجار بالبشر والعملات مؤكداً أن التعاون الإستراتيجي بين البلدين يتنامى بشكل كبير ويعزز من قدرات سورية على الصمود والمقاومة.

كما أشار إلى زيارة عضو مجلس الاتحاد للجمعية الفيدرالية الروسية زياد سبسبي ودور هذه الزيارة في تعزيز العلاقات السورية الروسية وتقديم الدعم والمساعدات التي تعزز دعم صمود الدولة السورية.

ولفت الحلقي إلى استمرار حملة الإعلام المضلل التي تنتهجها قنوات التضليل الإعلامي ومن يقف خلفها بشأن تسييس ملف المساعدات الإنسانية في سورية ولاسيما في بعض المناطق الساخنة والقيام بنشر صور غير حقيقية على مواقع التواصل الاجتماعي لا تمت للحقيقة بصلة. مؤكداً أن كل ما يتعرض له أهالي هذه البلدات إنما هو بفعل الممارسات اللاإنسانية التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة من ابتزاز ورفع الأسعار للمواد الغذائية والطبية وسرقة المساعدات الإنسانية والاتجار بها. مشيراً إلى أنه بإشراف الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري والصليب الأحمر تم إدخال ٦٥ شاحنة محملة بالمساعدات إلى بلدات مضايا وكفريا والفوعة بريف دمشق وإدلب.

وثمن الدكتور الحلقي الصمود الأسطوري لجيشنا الباسل الذي يقف على خطوط النار على الرغم من الظروف المناخية القاسية من أجل أن يسوروا الوطن ويحموه من الطامعين وتحقيق الانتصار تلو الآخر وصنع صفحات مشرقة وناصعة من الأمجاد والبطولات والفخار في تاريخ جيشنا الباسل.

من جهة أخرى وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول واقع الحمضيات للموسم الحالي والصعوبات التي تعترض تسويقه وتصديره والكميات التي تم تسويقها وتصديرها داخلياً وخارجياً عن طريق الجهات المعنية، وطلب الدكتور الحلقي بضرورة إيجاد آفاق تصديرية جديدة والإسراع بإنجاز معمل العصائر في اللاذقية بالإضافة إلى زيادة الكميات المسوقة إلى مؤسسات التدخل الإيجابي.

ووافق مجلس الوزراء على كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول تعديل أجور نقل الأقماح من المحافظات كلها إلى مراكز المؤسسة المعتمدة في المنطقة الجنوبية.

> الحلقي: لا جائحة مرضية في سورية وسنعالج فوضى أسعار الدواء
>
> الإعلام المضلل يسيس المساعدات الإنسانية

١٥٪ من مساحة سورية طف بركاني وبازلت

الزعبي: ثروات تؤهلنا لمكانة كبيرة في سوق الاستثمار العالمي للمواد الخام

| علي محمود سليمان

بيّن مدير المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية عادل الزعبي أن سورية تمتلك من الثروات الباطنية ما يمكنها من حجز مكانة كبيرة في سوق الاستثمار العالمية للمواد الخام، مؤكداً ضرورة الاستثمار في خامات الثروات الباطنية في مواد البناء والإنشاء لمرحلة إعادة الإعمار سواء في القطاع العام أم الخاص.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الزعبي أن المؤسسة العامة للجيولوجيا تنسق بشكل دائم مع هيئة الاستثمار السورية لوضع جميع المشاريع القابلة للاستثمار في مجال الثروات الباطنية على خريطة الاستثمار لعرضها وتشجيع المستثمرين للعمل فيها، موضحاً بأنه لم يتم العمل على تطوير الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع وذلك نظراً لتغيير الكلف بشكل دائم منذ بدء الأزمة في سورية وعدم ثبات الأسعار، لافتاً إلى أن التعويل في وضع جدوى اقتصادية للمشاريع يعود للجهة المستثمرة له إن كان من القطاع العام أو الخاص.

كلام الزعبي جاء على هامش ورشة العمل التي أقامتها المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية أمس، لبحث أهمية الاستثمار في مواد البناء المستخلصة من مواد «البازلت والطف البركاني والسكوريا والجص»، حيث أشار إلى أن ورشة العمل تهدف لتقديم نتائج ومعطيات دراسات المؤسسة حول استخدام بعض المواد المقلعية والخامات الأساسية الصالحة لأعمال قطاع البناء والتشييد ومواصفات هذه المواد وتركيبها وخصائصها الفيزيائية والكيمائية واحتياطياتها وأماكن وجودها لتشجيع الجهات العامة والخاصة على استخدام هذه المواد وتطوير استخدامها بالتوفير بشكل أساسي في كلفة نقل واستيراد هذه المواد سواء من داخل القطر أم خارجه.

موضحاً بأن المعايير الاقتصادية لاستخدام هذه الخامات قد تغيرت بعد ظروف الأزمة ومفرزاتها حيث أصبح هناك تكاليف عالية جداً بسبب حوامل الطاقة وارتفاع أسعار الوقود وسعر الصرف وأجور النقل، ولذلك ترى المؤسسة بضرورة العمل على استخدام هذه المواد في أماكن وجودها.

ويمكن استخلاص مواد تستخدم في البناء وأرصفة الطرقات وصناعة الاسمنت والورق والألوان والطلاء والبورسلان والبلوك من المواد الخام، إذ يشكل انتشار البازلت نسبة ١٠–١٥٪ من أراضي القطر في المنطقة الجنوبية والوسطى وأجزاء من المنطقة الساحلية والشرقية، وتنتشر اللابات البازلتية والمخاريط البركانية في أغلبية أراضي المنطقة الجنوبية والجنوبية الشرقية من سورية، حيث يبلغ عددها ٤٠٠ مخروط بركاني، كما تنتشر اللابات البازلتية في مناطق جسر الشغور وجبل الوسطاني، ويعتبر سهل الاستخراج بسبب تكشفه على السطح ويستخرج بوساطة مقالع سطحية.

بينما يوجد الطف البركاني «السكوريا» باحتياطيات مؤملة تقدر بمئات ملايين الأطنان في عدة محافظات من القطر بشكل مخاريط مختلفة الحجوم، موزعة في محافظات السويداء وريف دمشق والرقة والحسكة ودرعا، حيث يبلغ الاحتياطي القابل للاستثمار من الطف البركاني نحو ٧١٠ ملايين طن، وتستخرج المؤسسة مليون طن سنوياً من مادة الطف البركاني (السكوريا) يستخدم معظمها في مصانع الاسمنت كمادة مضافة تطحن وتضاف إلى خلطة الكلنكر ما يزيد في تحسين مواصفات الاسمنت وخفض تكاليف صناعته، في حين يذهب قسم من الإنتاج وهو عبارة عن طف مشوب للرديميات والأعمال الإنشائية والأغراض الزراعية، وكميات قليلة للتصدير إلى لبنان.

وكان وزير النفط والثروة المعدنية سليمان العباس أكد أن الوزارة تعمل بالتوازي مع مهام التنقيب واستكشاف واستثمار الثروة النفطية والغازية وتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية، على التنقيب واستكشاف الثروة المعدنية، والتي تشكل خامات لمواد أولية للعديد من الصناعات والمنتجات المستخدمة على نطاق واسع في صناعة مواد البناء والصناعات الكيمائية والزراعية وحماية البيئة وتتوافر باحتياطيات كبيرة ونوعيات جيدة ومناسبة لإقامة صناعات متطورة وجديدة لسد احتياجات القطر من منتجاتها وتصدير فائض الإنتاج.

لافتاً إلى أن المؤسسة العامة للجيولوجيا تمكنت من اكتشاف العديد من الثروات المهمة (الفوسفات– الرخام– الإسفلت– السجيل الزيتي– الجص– الرمال الكوارتزية والغضار وغيرها) حيث قامت بتحديد الاحتياطيات الأولية ومواصفات هذه الخامات وأجرت العديد من الدراسات على الجدوى من استثمارها وقامت باستثمار البعض منها بشكل خامات وتصنيع جزء آخر.

عقد تأمين صحي «يصالح» مؤسسة التأمين مع اتحاد العمال

| محمد راكان مصطفى

أبرمت المؤسسة العامة السورية للتأمين عقد تأمين صحي مع الاتحاد العام لنقابات العمال. يأتي ذلك بعد انتقادات عديدة وجهها رئيس الاتحاد لمشروع التأمين الصحي.

وشملت التغطيات خطة الاستشفاء ضمن إطار برنامج متاح للمجموعات بحدود مالية لكل مؤمن مليون ليرة سورية بنسبة تحمل صفراً بالمئة، وعن الفحوصات الخارجية ١٢ وصفة سنوياً وأدوية وصفة طبية ١٢ وصفة طبية سنوياً والأدوية الموصوفة لمعالجة الأمراض المزمنة ١٢ وصفة سنوياً وبنسبة تحمّل لكل الوصفات صفر بالمئة.

كما شملت تغطيات الوثيقة خطة أسنان بحد أقصى ١٥ ألف ليرة سورية لكل مؤمن سنوياً وبعد زيارات مفتوحة وبنسبة تحمل صفراً بالمئة، ونظارات طبية بحد مالي قدره ٥ آلاف ليرة سورية لكل مؤمن للإطار والعدسات سنوياً.

وجاء في نص الوثيقة أن الوصية تشمل النفقات الطبية المتكبدة داخل وخارج المستشفى في سورية وفقاً للأحكام والشروط والحدود والاستثناءات المنصوص عليها ضمن الوثيقة.

كما أدرج في الوثيقة المنافع الإضافية والاستثناءات وضمن إطار برنامج تاج للمجموعات وهي أن نسبة تحمل المؤمن له خارج الشبكة الطبية ٢٠٪ في الحالات الإسعافية فقط وداخل المشفى فقط، أما خارج المشفى غير مغطاة عدا الحالات الإسعافية تغطي ١٠٠ بالمئة، كما تغطي الأدوية المزمنة للموظفين المسجلين عند بداية العقد وتخضع لفترة انتظار ٦ أشهر للمشتركين الجدد وتغطي تكاليف الدفن حد أقصى بقيمة ١٠٠ ألف ليرة سورية في حال وفاة المؤمن له أثناء إقامته في المشفى في حالة عناية صحية مغطاة.

وتغطى الولادات من اليوم الأول للأشخاص المسجلين من بداية العقد وتتم التغطية للمضافين للعقد بعد فترة انتظار ١٨٠ يوماً وتغطي البدائل الصناعية بحد مالي ٢٠٠ ألف ليرة سورية لكل مؤمن سنوياً، وتغطي فحوصات هشاشة العظام للحالات المبررة طبياً والفيتامينات والمعادن والمسكنات وحسب وصفة طبية. إضافة إلى الأدوية النباتية التي لا يوجد لها بديل كيميائي وحسب وصفة طبية.

ويشمل العقد اللقاحات والجراحة التجميلية بسبب حادث مشمول بالتأمين، وكذلك سيارة الإسعاف للحالات الإسعافية، وجميع الحالات الناتجة عن الحرب والغزو والاعتداءات الحربية المعلنة وغير المعلنة، والحرب الأهلية والأحكام العرفية وأعمال الإرهاب.

الليرة تزيح الدولار من قرار تسجيل العمال السوريين في الخارج بـ«التأمينات»

| الوطن

عدلت رئاسة مجلس الوزراء بعض مواد وفقرات القرار ٢٢ للعام ٢٠١٥ الخاص باشتراك العمال السوريين من خارج سورية بالتأمينات الاجتماعية. وبموجب القرار رقم ٤٩ تم استبدال عبارة الدولار الأميركي بعبارة الليرة السورية الواردة في الفقرة /ب/ من المادة الأولى من القرار رقم ٢٢. فأصبح بذلك الأجر الذي يرغب الاشتراك فيه بالعملة السورية.

ونصت المادة الثانية من القرار ٤٩ على استبدال عبارة الدولار الأميركي بعبارة القطع الأجنبي القابل للتحويل أينما وردت في القرار رقم ٢٢ المذكور. وتضمنت المادة الثالثة تعديل المادة رقم ٤ من القرار ٢٢ بحيث باتت تنص في صيغتها المعدلة على تصفية حقوق المشتركين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وفق القرار استناداً إلى أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته وتصرف بالليرات السورية على أن تعادل على أساس المتوسط السنوي لسعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية الوارد في نشرة أسعار الصرف المعتمدة في آلية القطع الأجنبي في القطاع العام وذلك لمدة خمس سنوات سابقة لتاريخ الانفكاك أو مدة التأمين أن قلت عن ذلك.

ونصت على أن يوقف اشتراك المشترك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حاسوبيا وتصفى حقوقه في حال تخلف المشترك وفق هذا القرار عن سداد الاشتراكات لمدة تزيد على ستة أشهر وتضمنت المادة الرابعة على تعديل المادة السادسة من القرار ذاته بحيث تنص بعد التعديل على استفادة المشترك لدى المؤسسة وفق هذا القرار من القرارات الوزارية الصادرة بخصوص ضم الخدمة ورد التعويض شريطة أن يؤدي الالتزامات المترتبة عليه بالدولار الأميركي وفق نشرة أسعار الصرف المعتمدة في آلية إدارة القطع الأجنبي في القطاع العام الصادرة بتاريخ تأشيرة قرار ضم الخدمة أو رد التعويض من الجهاز المركزي للرقابة المالية وتسدد دفعة واحدة لحساب المؤسسة حيث جاء هذا التعديل بناء على محضر الاجتماع الذي تم بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٤ وضم ممثلين عن الاتحاد العام لنقابات العمال ووزارة المالية ومصرف سورية المركزي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والذي صدق عليه رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ووزير العمل في ٢٠١٥/١٢/١٥.

وكانت رئاسة مجلس الوزراء أصدرت القرار رقم ٢٢ الذي أعطى في مادته الأولى الحق للعمال السوريين الذين يعملون خارج سورية الاشتراك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في صندوق الشيخوخة والعجز والوفاة دون صندوق إصابات العمل بعد تقديم استمارة بالاشتراك مبيناً فيها الأجر الذي يرغب الاشتراك فيه بالعملة السورية وفرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الذي يختار الاشتراك لديه وتضمنت المادة الثانية للفقرة /أ/ منه أن يتحمل العامل قيمة الاشتراكات التأمينية وهي حصة العامل وحصة صاحب العمل بنسبة ٢١,١٪ من الأجر المثبت على استمارة الاشتراك أو الأجر المدون على الاستمارة السنوية الخاصة بالأجور، ويسدد مقدماً لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالقطع الأجنبي القابل للتحويل وبشكل ربعي، ويسدد ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ اشتراكه أو ضمن القطر عن طريق الوكيل القانوني أو من يفوضه بذلك وفق التعليمات التي ستصدر عن حاكم مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص، ويتحمل المؤمن عليه نفقات التحويل.